

التقدير اللبناني

٢٠١٩/٥/٣٠

تتسارع خطوات المسؤولين اللبنانيين لمحاولة تأمين نوع من الاستقرار السياسي في البلاد قبيل وقت قصير من بدء موسم سياحي واعد قد يكون الأبرز منذ العام ٢٠١١، وعلى وقع الجدل الكبير والأخذ والرد قبل الانتهاء من موضوع الموازنة قبل عيد الفطر، بعد ان شهدت البلاد احتجاجات كبيرة واعتراضات شعبية منعا للمس بما يعتقد كثر من موظفي الدولة حقوقا لهم.

وتتجه أنظار اللبنانيين لما بعد هذا السجال، خاصة وان لبنان ينتظر بفارغ الصبر إقرار مساعدات مؤتمر سيدر، وهي في الحقيقة ديون على لبنان، وكما كان متوقعا، لم تعالج الموازنة أصل الأزمة الاقتصادية التي تتأتى في الأساس من المشكلة المتمثلة في طبيعة النظام اللبناني الطائفي الفاسد، والذي لا يتيح نظاما اقتصاديا عادلا وسيكون ذوي الدخل المحدود على الدوام مستهدفين من دولة لم تؤمن لهم الحد الأدنى من حقوقهم المادية الطبيعية، كون تلك المساعدات سيذهب جزء منها هدرًا.

كانت تلك مشكلة لبنان منذ نشوئه، وهي مشكلة تزداد عمقا مع الزمن في وقت بات الفساد بارزا أكثر من أي وقت مضى، بينما لا يحاول مسؤولو النظام الخروج من مصيبة لبنان الحقيقية وتعديل هذا النظام في أوجهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو في الحد الأدنى، تطبيق ما ورد في اتفاق الطائف الذي أريد له أن يشكل خلاصا من حرب أهلية من الممكن أن تتجدد في أي وقت.

وقد كان حسنا أن لجأت الطبقة السياسية إلى سن قانون جديد للانتخابات يلحظ نوعا من النسبية، وهو ما نقل النظام الانتخابي في البلد الى مرحلة أكثر تقدما من قبل، لكن هذا القانون يبقى قاصرا عن تلبية الحاجات الكبرى للبنانيين في الانتقال الى نظام سياسي متقدم وحديث. وإذا كان من غير الممكن التطلع إلى نظام انتخابي متقدم يحترق الطائفية والمذهبية ويوزع

السلطات على أساس مدني، فإن محاولات تبرز بين الفينة والاخرى لتحقيق خرق على هذا الصعيد، وكان آخرها تحريك رئيس مجلس النواب نبيه بري فكرة البحث في قانون الانتخابات النيابية.

وقد كان جيدا أن خرجت الفكرة قبل ثلاث سنوات من موعد الانتخابات المقبلة خشية أن يدهمنا الوقت عشية الانتخابات كما في كل مرة، وقد أرسل بري وفدا لنقاش هذا الأمر في جولة مشاورات واسعة مع مختلف الكتل النيابية، لعرض مشروع قانون انتخابي جديد عليها، يعتمد مبدأ النسبية الكاملة من دون صوت تفضيلي ولبنان دائرة انتخابية واحدة، علما أن هذا المشروع جاء كخلاصة عمل للجنة خاصة تم تشكيلها لهذا الغرض. وكان لافتا أن المشروع ينص على اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة بدلا من ١٥ دائرة انتخابية كما هي الحال في القانون الحالي، وكذلك على إلغاء مسألة الصوت التفضيلي لصالح اعتماد التراتبية الإسمية ضمن لوائح مغلقة، على ان تتوالى أسماء المرشحين في هذه اللوائح وفق تراتبية إسمية تسلسلية، وتكون حظوظ النجاح أكبر للمرشح الذي يحظى بتراتبية أعلى في اللائحة. وقد رفعت اللجنة التي شكلتها كتلة التنمية والتحرير لإعداد اقتراح قانون جديد للانتخابات النيابية، خلاصة مشروعها إلى الكتلة التي عقدت في شهر نيسان الماضي اجتماعا برئاسة بري، وافقت خلاله على مشروع قانون الانتخاب بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

وينطلق القانون الجديد المقترح من ثغرات القانون الحالي، خاصة لجهة اعتباره من قبل بعض الجهات نسخة مصغرة من القانون الأرثوذكسي، لتقديم بدائل تخرج عمليات التصويت من التقوقع المذهبي والطائفي.

هذا المشروع الجديد يطور من النظام الانتخابي، برغم أن طرح لبنان دائرة واحدة وفق النسبية الكاملة، يستهوي ثنائي حركة أمل وحزب الله لما يتمتعان به من غلبة عددية، وهو يحظى أيضا بتأييد بعض الأحزاب والقوى المقربة منهما، خاصة تلك التي يتوزع مؤيدوها على جماعات مشتتة جغرافيا وموزعة طائفيا ومذهبيا.

وقد حد الصوت التفضيلي من فائدة القانون السابق ومن شأن إلغائه، وخصوصا توسيع الدوائر الانتخابية وصولا ربما إلى اعتماد لبنان دائرة واحدة، أن يبذل النتائج التي ظهرت خلال

انتخابات العام ٢٠١٨ الأخيرة، وان يبذل توازيا التوازنات السياسية التي نجمت منه. مثلا، لقد كسب هذا الثنائي وحده تأييد نحو ثلث الناخبين على مستوى لبنان خلال الانتخابات الماضية، وفي حال إضافة مجموع ما حصده الأحزاب والقوى المؤيدة لمحور المقاومة والممانعة، يرتفع الرقم بأكثر من ١٠٠ ألف ناخب سيصبون كلهم في لائحة واحدة جامعة، الأمر الذي سيعطي الثنائي أفضلية كبرى على باقي القوى التي تفتقر إلى قدرة الحزب على توحيد صفوف مؤيديه. في التوازي، لن يكون في مقدور التيار الوطني الحر الذي تمكن من الفوز بكتلة نيابية وازنة، تحقيق النتائج نفسها في قانون يعتمد لبنان دائرة واحدة ويلغي الصوت التفضيلي، والأمر نفسه ينطبق على حزب القوات اللبنانية، وبالتالي، وإذا كان كل من التيار والقوات قد تجنبنا حتى الساعة التعليق سلبا على مشروع القانون الانتخابي الجديد المقترح، في انتظار الوقوف على تفاصيله، فإنهما يعارضان من حيث المبدأ كل الطروحات الانتخابية التي تعطي الأولوية للأعداد، باعتبار أن عدد المسيحيين في انتقاص مستمر، وهو ما يشكل عقدة للقوى المسيحية ستحول دون تطوير النظام السياسي اذا ما استمرت.

ومن المنتظر أن يكون هذا الملف بالتحديد، سببا وراء توحيد التيار والقوات مجددا في المستقبل في بعض المواضيع، بعيدا عن كل الخلافات التي عادت لتطفو من جديد بينهما، وهي خلافات وجودية بين التنظيمين، وذلك لأنهما كانا قد اعتبرا ان تحرير أكثر من ٥٠ مقعدا نيابيا مسيحيا من هيمنة الأكترييات انتصارا تاريخيا يجب البناء عليه لتحسين التمثيل المسيحي أكثر فأكثر في الدورات المقبلة، وهما لن يقبلا بأي شكل من الأشكال العودة إلى الوراء، برغم كل ما يقال حول إصلاح النظام السياسي.

والأمر سيان بالنسبة إلى القوة الثالثة في الوسط المسيحي وهي حزب الكتائب، فقد أبلغ رئيسه سامي الجميل الى وفد بري ملاحظات عملية حول القانون منها ما يتعلق بصعوبة "تقريشه"، على المناطق والطوائف والمذاهب، ما يجعل من صيغته معقدة للناخب، وشدد على ان للكتائب مشروعه الانتخابي المتمثل بالدائرة الفردية، وهو ما يكرس الطائفية في الانتخاب.

كما أن ثمة قوى على المقلب المسلم لا ترحب بقانون بري كالحزب التقدمي الاشتراكي الذي لا يناسبه الغرق في أغلبية عددية على مستوى لبنان دائرة واحدة، شأنه في ذلك شأن مختلف الأقليات العددية المذهبية. حتى ان تيار المستقبل غير متحمس لمحاصرته بتكتلات سياسية واسعة على امتداد الجغرافيا اللبنانية.

أما معارضة طرح بري سياسيا، فيرون خلفيات لطرح القانون تتعدى الحسابات الداخلية الى حسابات ما يعتقدون واهمين انه انقلاب في موازين القوى بين إيران وخصوصها في المنطقة، ما أملى على الثنائي امل وحزب الله استباق التطورات بمحاولة فرض قانون الأكثرية الضامنة تحسبا للآتي، في موازاة تحليل آخر يضع خطوة رئيس المجلس في خانة مناكفة الوزير جبران باسيل الذي يناكف بري والرئيس سعد الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مجتمعين، وهي قراءة مبسطة أيضا.

والواقع ان لا أحد يريد من القوى السياسية سواء التي في موقع التحالف أو الخصومة أو الصداقة، أن يقول لا مبكرة لبري، خصوصا ان رئيس المجلس حرص على اتباع الأصول السياسية في تشكيله وفدا من نواب كتلته لعرض القانون والتشاور مع القوى السياسية كافة، لكن ردود الفعل الاولية، خصوصا على الصعيد المسيحي، لا تشي بالحماسة، لا بل إنها تخفي ملاحظات رافضة وهواجس، متصلة بالتوقيت والمضمون، وبالنتائج المحتملة لهذا القانون.

ويعلق أحد الأقطاب المسيحيين على طرح بري بالقول ان قانونه يبحر في حقل ألغام مسيحي، سببه فوبيا صحة التمثيل، والخوف من طغيان الاكثرية، والتحسس من كل ما يمكن ان يهدد رؤساء الاحزاب والكتل، ولن يتلقى بري رفضا واضحا لقانونه، لكن مجمل هذه القوى تتحفظ بالعمق عما قد يؤدي اليه من نتائج، وهي تلعب مع من طرح مشروع القانون المبكر لعبة النفس الطويل، لكن عندما يحين أوان النقاش الجدي، فهي لن تسير بالقانون في صيغته الأساسية.

ولو قدر للقانون هذه النهاية المؤسفة، فإن ذلك يشكل دليلا جديدا على عقم محاولات التغيير في النظام السياسي. وهو أمر مؤسف أيضا كون الآمال معلقة على التيار الوطني الحر في عملية الإصلاح والحد من الطائفية وهو ما يضع عليه مسؤولية كبرى.

والواقع أن سعي التيار كحزب سياسي لديه برنامج وطني للإمساك بالسلطة الإجرائية والقرار الإداري في الجمهورية هو أمر مشروع، وهو حق ديموقراطي. لكن ذلك لا يجوز ديموقراطيا إذا ارتكز الحزب أو التيار على أسس تضع بعض المواطنين في مكانة متفوقة على مكانة مواطنين آخرين لمجرد انتمائهم الى دين محدد منذ ولادتهم. كما أن انحصار الحزب أو التيار بفئة من المواطنين تحدد منذ الولادة ومن دون أي خيار أو استحقاق يعد مثالا للتمييز العنصري. ومع الأسف، فإن ذلك هو ديدن البلد منذ تأسيسه تحت عنوان أن فئة ما هي الأحرص عليه، وقد سبب هذا الأمر توترات كبيرة وصولا إلى حرب أهلية لا تزال متواجدة في بعض النفوس وقد تتجدد على الأرض في أية لحظة.

وقد دأب التيار على رفع شعار وتكرار مقولة استعادة حقوق طائفة محددة وهو شعار غير موفق ومناقض لقيام الجمهورية. والكلام موجه الى التيار كونه المعني أكثر من غيره على الساحة المسيحية في الإصلاح وكونه تعرض للظلم في فترات طويلة، كما انه يتميز عن غيره على الساحة المسيحية من قوى كبيرة في انه ليس تيارا طائفيا، وغيره كذلك برغم رفعه شعارات لبنانية.

وكونه في الحكم، لا بد أن يركز التيار على الخطاب الذي يجمع الناس، لا على الخطاب الذي يفرقهم الى طوائف ومذاهب، حتى لو كان ذلك للمطالبة بقيام التوازن بينها، ذلك ان هذا الأمر سيدفع بالآخرين يوما ما الى رفع شعار كامن في النفوس وهو محق، أي توزيع المناصب السياسية والادارية على أساس ديموغرافي عادل وطبعا على أساس الكفاءة.

ويجب التذكير هنا أن انتخاب مؤسس التيار الوطني الحر ورافع شعار الإصلاح والتغيير العماد ميشال عون، رئيسا للجمهورية، أعطى أملا لكثير من اللبنانيين بقيام جمهورية حقيقية واستعادة الكثير من حقوق المواطنين والمواطنات في بلادهم ودولتهم والإدارات العامة. ولا شك في ان أحد بواعث ذلك الأمل تركيز رئيس الجمهورية على الخطاب الوطني الجامع لا على

شعارات طائفية وتمييز بين الناس على أساس ديني، ومن يعود بالذاكرة الى الوراثة يعلم ان إرث عون الاله والاساس كان في رفعه شعارا وطنيا وتحرريا، وهو، برغم ما حل بالبلاد من دمار ودماء في حرب التحرير العام ١٩٨٩، فإن عون ظهر مدافعا عن حقوق وطنية غير طائفية، كما ان خلفيته القادمة من حارة حريك في ساحل المتن الجنوب، وهي المنطقة المختلطة وان كانت ذات غالبية شيعية، قد ساعده في ذلك.

وكان لزعيم التيار الحر مواقف مشرفة في تاريخه كان أهمها خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان العام ٢٠٠٦، إضافة إلى انفتاحه على الطائفة الشيعية ومن بعده الطائفة السنية، وقد كان الأحق في الوصول رئيسا للجمهورية، علما أنه لا يزال على مواقفه الوطنية ويقدم دليلا يوما تلو الآخر على وطنيته، لكن شاب أداء التيار بعض الملاحظات تتجمع حول نيته إعادة عقارب الساعة إلى الوراثة لناحية صلاحيات المسيحيين والموارنة على وجه الخصوص، ما يعني تجاهلا لما تحقق عبر كل السنوات الماضية، وهو أمر يجب على التيار التنبه إليه، إذ إن انتزاع بعض الصلاحيات من رئاسة الجمهورية تطلب نضالا طويلا لعشرات السنين ويجب البناء عليه للمزيد من الإصلاح كون النظام السياسي اللبناني، في شكله الحالي، ليس مؤهلا بعد على مواجهة تحديات العصر.

وفي خضم ذلك، تطرأ تغييرات ملحوظة على طبيعة النظام السياسي اللبناني أساسها الوضع الجديد الذي اتخذته البلاد مع بروز حزب الله قوة كبرى فيه، ويطرح البعض السؤال حول هل ان الثنائية المسيحية الشيعية ستكون البديل من الثنائية المسيحية السنية المؤسسة للجمهورية الأولى وميثاق العام ١٩٤٣، والثنائية المسيحية الدرزية المؤسسة لحكم المتصرفية؟

لا شك أن منطق الثنائيات والثلاثيات والرابعيات يتناقض مع فلسفة العيش المشترك التي تشكل ميزة لبنان وضمان استقلاله وسيادته وحرية، ولا مصلحة إطلاقا بالتخلي عن السعي لإنجاح التجربة اللبنانية بتنوعها وتعددتها. ويجب التذكير أن الثنائية المسيحية الدرزية التي طغت في زمن القائمقامية والمتصرفية فرضتها الظروف الموضوعية للديموغرافية المكونة لجبل لبنان، كما أن الثنائية المسيحية السنية الطاغية لجمهورية الـ٤٣ فرضتها أيضا عوامل عدة،

وفي طليعتها أن التسوية حصلت بين المكون المسيحي الذي قال انه سعى جاهدا لانتزاع استقلالية لبنان، وبين المكون السني الذي كان يزوج بين وراثة انهيار حكم السلطنة العثمانية وبين المطالبة بالوحدة العربية، وذلك في ظل تراجع الدور الدرزي ومحدودية الدور الشيعي حينذاك.

وقد استمر هذا الواقع إلى حين اندلاع الحرب اللبنانية وفشل الثنائية المسيحية السنية، ثم انكفاء الدور المسيحي فنشأت ثنائية سنية شيعية تحت سقف الإدارة السورية التي منحت المقاومة والأمن للشيعية السياسية، والاقتصاد للسنية السياسية، فيما حصلت الطائفة الدرزية على امتيازات كبيرة.

مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان، ومن دون الولوج في تفاصيل الأحداث التاريخية، طرأ تغير كبير مع بروز ظاهرة ميشال عون على الصعيد الانتخابي المسيحي، ونشوء حزب الله كقوة كبرى في البلاد تحمي المكتسبات الاستراتيجية التي تحققت منذ تحرير العام ١٩٨٥ ومن ثم تحرير العام ٢٠٠٠ ومن بعدها التصدي للمشروع التكفيري، بينما حل تيار المستقبل ركنا لا غنى عنه على الصعيد السني وسقط مفهوما ١٤ و ٨ آذار، أي بمعنى آخر سقط الخلاف على أحقية المقاومة نتيجة انتصار خيارها في لبنان والمنطقة.

اليوم، يبدو الحلف وثيق بين القوتين الأبرز على الساحتين المسيحية والشيعية، أي التيار الحر وحزب الله، بينما يبرز حلف مصلحي بين التيار والمستقبل تمهيدا لتسوية تؤمن استمرارية رأسا التيارين على سدة السلطتين الأولى والثالثة في المستقبل. وتبدو القوى الثلاث معنية بتحقيق استقرار لنظام سياسي قلق في ظل حراك داخل الطوائف التي أدت دورا في التاريخ اللبناني، باستثناء استقرار على الصعيد الشيعي مع تأييد الغالبية العظمى من الشرائح الشعبية لتحالف حزب الله وأمل. وسيكون على القوى الثلاث، حزب الله والتيار الحر والمستقبل، أن تدير بعناية شديدة واقع اللعبة السياسية، من دون تأسيس ثلاثية حكم، مع مراعاة هواجس شركائها داخل كل

طائفة وعدم محاولة صياغة موازين قوى جديدة في البلد، في الوقت الذي تمر فيه المنطقة بواقع دقيق سيطبع المنطقة لفترة ليست بقصيرة.

هذه الثلاثية من شأنها ان تحمي الاستقرار الهش، علما ان أساسها هي التسوية التي أتت بالعماد عون رئيسا للجمهورية، والتي ما كان لها لتتحقق لولا الموقف الصلب لحزب الله، والذي تبعه ضوء أخضر سني داخلي وخارجي، وقبول من الشريك رقم اثنين على الساحة المسيحية.

صفقة القرن وتهديد لبنان

مع تردد أن الولايات المتحدة تقترب من إعلان ما يسمى بصفقة القرن تحت عنوان خطة للسلام في منطقة الشرق الأوسط، تحاول واشنطن بصعوبة حشد التأييد لها وتحضير الأرضية لها.

تمهيدا لذلك، أعلنت واشنطن عن انعقاد ورشة اقتصادية دولية في البحرين، أواخر شهر حزيران المقبل، للتشجيع على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، في مؤشر على ان هذه الصفقة لا تقتصر على الخطوات السياسية، بل تشمل أخرى اقتصادية يراد لها أن تكون الداعم الأول في نجاح الصفقة، وهو ما تعول عليه الادارة الاميركية تحت وهم ان المال سيجعل الفلسطينيين يتنازلون عن قضيتهم.

لا يمكن فصل هذا الأمر عن المواجهة التي تخوضها الولايات المتحدة في المنطقة مع إيران، والتي وصل فيها التصعيد الاقتصادي والعسكري إلى مستويات غير مسبوقة، بالرغم من الرسائل المتبادلة بين الجانبين بعدم الرغبة بالدخول في مواجهة مباشرة ومفتوحة، في حين كان بعض الدول العربية، لا سيما الخليجية منها، قد حددت موقعها بالوقوف إلى جانب الخطة الأميركية من دون رغبتها في مواجهة طهران.

لكن يجب التوقف بادىء ذي بدء عند رفض السلطة الفلسطينية، حتى الآن، حضور المؤتمر الاقتصادي في البحرين، وهو الطرف الذي تعتمد واشنطن على تنازلاته الدائمة وأحيانا المجانية

لمحاولة تصفية القضية الفلسطينية، ناهيك عن موقف الفصائل الفلسطينية المقاومة التي ترفض تلك الصفقة جملة وتفصيلاً.

وقد ذهب وزير التنمية الاجتماعية في الحكومة الفلسطينية والعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاني، إلى اعتبار أن أي فلسطيني سيحضر المؤتمر لن يكون سوى متعاون مع الأميركيين وإسرائيل، وهو موقف متقدم جدا للمنظمة ومشرف، خاصة وان السلطة اتهمت الولايات المتحدة بنقل الصراع من الإطار السياسي إلى الديني بغطاء اقتصادي.

من الواضح أنه، حتى مع بنود التسوية بين السلطة وإسرائيل، فإن غالبية عناصر صفقة القرن كانت قد أعلنت من دون أية أثمان وبتوافق بين فريقَي الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على حسم تدريجي لقضايا الحل النهائي كافة من طرف واحد ولصالح العدو. والمهم في الامر ان الجانب الرسمي الفلسطيني بات يعلم ويجاهر بأن تلك القضايا، بما في ذلك مسائل القدس واللجئيين الفلسطينيين والاستيطان والاحتلال، تم إخراجها من إطار التفاوض وإسقاطها عنوة، بتواطؤ عربي.

وإذا كانت الخطوة لا تزال غامضة، إلا أنه من الواضح انها تريد تصفية القضية الفلسطينية ولن يقبل الفلسطينيون بها، ولن يكون في مقدور أي طرف عربي فرض ذلك عليهم في ظل رفض شعبي عارم لها.

لا تتفصل هذه الخطوة عما يحدث من تطورات في المنطقة ومنها الملف النووي الإيراني، والأزمة السورية، وعدم الاستقرار العراقي، والغليان الخليجي، والتدهور الاقتصادي اللبناني، والاشتباك الفلسطيني-الفلسطيني، وحراك غزة، والضغوط الأميركية على تركيا وحتى الملفات الاميركية الخارجية التي فشل ترامب في إنجازها ولعل الملف الاكثر دلالة هو الملف الفنزويلي. إذ إن ترامب بات في حاجة إلى إنجازات خارجية دعائية بينما لم يعد فشله الخارجية في حاجة إلى دليل.

وتبدو كل خطوات الصفقة خطيرة لكن أهمها تلك المتعلقة باللاجئين والتي يعنى بها لبنان أكثر من غيره إضافة الى الاردن، في ظل سؤال عن موقع لبنان من كل ما يجري، لا سيما أنه جزء لا يتجزأ من المنطقة التي تشهد كل هذه التوترات، وبالتالي هو معني بكل ما يحصل.

يمكن القول أن سياسة ترامب للمنطقة ستقشل من جديد، وعلى رأسها حصار إيران، لكن الأشهر المقبلة لن تكون سهلة على الإطلاق، ومن المتوقع أن تشهد شد حبال بين الولايات المتحدة وإيران، في ظل وساطات غير مباشرة في الوقت الذي يسود فيه الهلع دول الخليج كافة من آثار أي تطور دراماتيكي عليها.

يبدو الرهان الأساسي هو على الصمود الفلسطيني في هذا الإطار، سواء كان ذلك من السلطة الفلسطينية أو من فصائل المقاومة، بالتوازي مع صمود محور المقاومة وعلى رأسه إيران، وهو ما يعنى لبنان الذي لا يتحمل تدهورا في المنطقة بينما ينتظره تحدي ترتيب أمر الحدود اللبنانية الجنوبية، لبت أمر حقول الغاز والنفط.

وسيكون لبنان مترقبا لوسائل عرقلة الخطة الاميركية في المنطقة، في مياه الخليج والمياه الاخرى المشتركة، وفي اليمن والعراق وسوريا، كما ان إسرائيل نفسها لن تأمن من الرد في حال قامت الادارة الاميركية في محاولة إسقاط النظام في طهران، أو حتى تغيير قواعد اللعبة وخرق الخطوط الحمراء. هنا بالذات سيكون لبنان معنيا، وسيكون عليه الاختيار بين موقف المتفرج أو الضاغط في سبيل حماية مقاومته، كما أن إجبار لبنان على توطين اللاجئين الفلسطينيين سيدفعه الى موقف دفاعي لا خيار أمامه كون التوطين يهدد سلمه الأهلي.

وتحاول الادارة الاميركية إغراء لبنان كما غيره عبر المعونات الاقتصادية، كما شهد البلد جولات أميركية براغماتية حاولت إظهار مرونة على صعيد رسم الحدود الجنوبية وفي ملف الغاز والنفط، بالتواؤم مع ضغط أميركي غير مسبوق على إيران.

لكن لبنان لا يزال يواجه بسلبية كل تلك التطورات، وهو لم يطرح خطة دبلوماسية لمواجهة التوطين المطروح بل كلام مكرر، علما أن هز استقراره ليس من مصلحة الغرب الاوروبي

نتيجة عامل النازحين السوريين، اضافة الى تواجد قوات اليونيفيل ناهيك عن استقرار إسرائيل الذي سيكون مهددا من قبل المقاومة في حال توجه الامور نحو الأسوأ.

وبالتواؤم مع موقف المناهضين للخطة الاميركية، يجب التحرك مع دول كالأردن المهدد بالتوطين وبخسارة القدس نهائيا وتركيا وغيرها. لكن لبنان يبدو الأكثر تضررا برغم أن التقرير الأخير للإحصاء المركزي اللبناني الفلسطيني قد أعلن ان عدد الفلسطينيين في لبنان هو ١٧٤ ألفا. وبغض النظر عن الرقم الحقيقي للاجئين، فإنه يهدد لبنان بتوطينهم، ويجب على لبنان ان يكون أقوى في رفض التوطين عبر مناعة وتماسك اقتصادي ومالي وسياسي، لكنه أصبح ضعيفا تحت وطأة دين يناهز الـ ٨٥ مليار دولار ونمو دون الواحد في المئة وهواجس مالية ونقدية، وفشل في إدارة ملف الإصلاح وفي تلبية متطلبات الجهات المانحة بإنهاء الفساد.

هل سيكون لبنان قادرا على مواجهة ورفض رشوته بتغطية من قبل القوى والجهات المانحة له، والتي قد تمهد لتوطين آخر للنازحين السوريين في ظل فساد يبدو مطلوبا للطبقة السياسية؟

سيكون لبنان مجبرا على مقاومة ما يخطط له حفظا لوحده واستقراره، وسيكون للمقاومة دورا رئيسيا على هذا الصعيد، في حال حصوله. وفي هذه الاثناء، لا يستبعد ان تلجأ جهات الى محاولات لإشعال توترات في المخيمات التي تعد هدفا هشا لمثل تلك المحاولات، في ظل واقع اجتماعي مزري. وسيكون على المعنيين تطويق تلك التوترات كما حصل مؤخرا، وكان حسنا أن توصل المعنيون الى تسوية على سبيل المثال في مخيم المية والمية الفلسطيني المحاذي لبلدة مغدوشة، بعد اتفاق تم بين الجيش اللبناني وفصائل فتح وحماس وأنصار الله.

وتجدر ملاحظة أن الأطراف التي قد تشعل أي توتر قد تكون دخيلة على المخيمات وغير منتظرة، وهو أمر تكرر كثيرا في السنوات الماضية. ومع تسجيل إيجابية التسوية التي تم التوصل اليها في المية ومية، في ظل رغبة بتعميم هذا النموذج الذي لحظ في شكل أساسي إلغاء المظاهر المسلحة وجمع السلاح في مستودعات داخل المخيم، على مخيمات أخرى، فإن هذا الامر، اضافة الى انه لحظ مخيما على تماس مع واقع ديموغرافي حساس، فإن الوضع الهش للمخيمات لن يكون بمنأى عن أية توترات مقبلة، وهو ما يتطلب درجة عالية من التنبه،

لبنانية وفلسطينية، علما أن ثمة وجهة نظر تعتبر أنه من الخطأ نزع سلاح المخيمات في هذه اللحظة الدقيقة في المنطقة، كون السلاح الموجود في المخيمات سيكون إلى جانب المقاومة في لبنان عند الضرورة، علما أن أمر نزع هذا السلاح ليس اليوم مطروحا في الأساس.